سـلطة النقـد الفلسـطينية

تطورات الدين العام الحكومي
2011 – 2013

دائرة الأبحاث والسياسات النقدية

شباط 2014

© شباط، 2014.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

سلطة النقد الفلسطينية، 2013. تطورات الدين العام الحكومي.

رام الله – فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 542، رام الله فلسطين.

هاتف: 2-2409920 (970 +)

فاكس: 2-2409922 (970 +)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

قائمة المحتويات

المقدمة 1

أولاً: الوضع المالي للحكومة الفلسطينية 2

ثانياً: الدين العام الحكومي 4

الدين المحلي الحكومي 7

الدين الخارجي الحكومي 10

ثالثاً: أهم مؤشرات الدين العام الحكومي 11

الدين العام الحكومي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي 11

الدين العام الحكومي نسبة إلى الإيرادات الحكومية 13

الدين الخارجي نسبة إلى حجم الصادرات 13

الدين المحلي الحكومي نسبة إلى صافي حقوق الملكية للمصارف 14

رابعاً: الخلاصة 15

الملاحق 16

الملخص التنفيذي

يتطرق هذا التقرير إلى دراسة وتحليل الوضع المالي للحكومة الفلسطينية، بالإضافة إلى تحليل مؤشرات الدين العام الحكومي الفلسطيني في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة وغياب الأفق السياسي. وقد جاء هذا التقرير لتعزيز دور سلطة النقد الفلسطينية في كونها المستشار الاقتصادي للحكومة الفلسطينية.

يظهر التقرير هشاشة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية وعدم قابليته للاستمرار، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على كل من ايرادات المقاصة التي تتحكم فيها اسرائيل، والمساعدات الخارجية التي يخضع تقديمها إلى الظروف السياسية السائدة في فلسطين، بالاضافة الى الاوضاع الاقتصادية والسياسية في البلدان المانحة. وعلى الرغم من أن البيانات أظهرت تراجعاً في حجم الدين العام الحكومي خلال العام 2013 مقارنة بالعام السابق، إلا أنه إرتفع خلال الفترة 2011 – 2013 بنحو 25.6% ليبلغ 2376.2 مليون دولار نهاية 2013، ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى زيادة حجم الدين المحلي الحكومي في ظل ثبات نسبي للدين الحكومي الخارجي عند نحو 1.1 مليار دولار.

من ناحية أخرى، أدى تراكم المتأخرات على الحكومة الفلسطينية خلال السنوات الماضية إلى زيادة حجم الدين العام الحكومي وبلوغه الحدود القصوى المسموح بها تقريباً حسب قانون الدين العام الفلسطيني لسنة 2004 (40% من الناتج المحلي الإجمالي). فقد بلغت نسبة الدين العام الحكومي بما يشمل المتأخرات نحو 39.0% من الناتج المحلي الاجمالي خلال العام 2013.

وتؤكد مؤشرات الدين العام المستخدمة في هذا التقرير حقيقة ضعف الوضع المالي للحكومة الفلسطينية واعتمادها وتأثرها بالمنح والمساعدات الخارجية. فقد أظهرت هذه المؤشرات ارتفاع حجم الدين العام الحكومي ليبلغ بالمتوسط نحو 105.0% من الايرادات المحلية ونحو 71.0% من الايرادات العامة والمنح خلال الفترة 2011 – 2013. كما أظهرت هذه المؤشرات أن نسبة الدين المحلي الحكومي قد بلغت الحدود القصوى المسموح بها تقريباً، وكذلك أظهرت أيضاً ارتباط تلك النسب واعتمادها على المساعدات الخارجية بشكل كبير، لدرجة أنه لا يمكن الاستغناء عن هذه المساعدات في ظل هذه الظروف.

يقسم هذا التقرير بشكل أساسي إلى اربعة أجزاء. يتطرق الجزء الاول إلى الوضع المالي للحكومة الفلسطينية خلال الفترة 2011 – 2013. أما الجزء الثاني فيتطرق إلى تطورات الدين العام الحكومي (المحلي والخارجي)، في حين يتطرق الجزء الثالث إلى متابعة وتحليل أهم مؤشرات الدين العام الحكومي. ويستعرض الجزء الرابع أهم التوصيات والمقترحات.

قائمة المصطلحات والتعريفات

الايرادات العامة والمنح: تمثل إجمالي الايرادات المحلية الضريبية وغير الضريبية وايرادات المقاصة مضافاً إليها المنح والمساعدات الخارجية ومطروحاً منها الارجاعات الضريبية.

الايرادات العامة: تمثل إجمالي الايرادات المحلية الضريبية وغير الضريبية وايرادات المقاصة مطروحاً منها الارجاعات الضريبية.

الايرادات المحلية: تمثل إجمالي الايرادات الضريبية وغير الضريبية وايرادات المقاصة.

إيرادات المقاصة: تمثل ذلك الجزء من الايرادات المحلية الذي تقوم اسرائيل بجبايته نيابة عن السلطة الفلسطينية بحسب اتفاق باريس الاقتصادي.

النفقات العامة: تشمل الانفاق الجاري (نفقات الاجور وغير الاجور وصافي الاقراض) بالاضافة الى النفقات التطويرية.

الدين العام الحكومي: دين الحكومة الفلسطينية المركزية ممثلة بالوزارات والدوائر الحكومية الواردة في قانون الموازنة العامة.

الدين المحلي الحكومي: حجم الدين الحكومي من المصارف العاملة في فلسطين

الدين الخارجي الحكومي: حجم الدين الخارجي المترتب على الحكومة الفلسطينية.

الاساس النقدي: يمثل الحركات الفعلية فقط

أساس الاستحقاق: يمثل الحركات وقت استحقاقها.

تطورات الدين العام الحكومي

المقدمة

يعتبر الدين العام من الظواهر الاعتيادية التي تحدث نتيجة للنشاط الاقتصادي، وينتج عادةً إذا ما كانت الالتزامات المالية أعلى من الموارد المتاحة، بتعبير آخر ينتج الدين إذا كان الانفاق (الاستهلاك أو الاستثمار) أعلى من الموارد المالية (الدخل) المتاحة. ولتحقيق الفائدة المرجوة من الاستدانة، يتعين على المقترض (الحكومة الفلسطينية) الاهتمام في تحقق هدف أساسي وهو النمو الحقيقي المستدام. وقد إهتم العديد من الاقتصاديين والباحثين بالدين العام الحكومي، لما له من أثر محتمل على الاداء الاقتصادي بشكل عام وعلى النمو ومعدلات التضخم بشكل خاص. فقد بين راينهارت وروجوف (Reinhart and Rogoff, 2010) أن الدين الحكومي المرتفع كنسبة للناتج المحلي مرتبط بمعدل نمو متدني في معظم الدول التي تم دراستها، أي أن هناك علاقة عكسية فيما بين الدين الحكومي المرتفع ومعدل النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء[1]. هذا الامر قد يعتبر دليلاً على أن التوسع في الاستدانة من قبل الحكومات لن يؤدي إلا إلى مزيد من التراجع الاقتصادي في كثير من الاحيان. علاوة على ذلك فان الدول التي تعتمد على تمويل نفقاتها من خلال الديون قصيرة الاجل تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية والتعرض للازمات المالية غير المتوقعة. وعلى العكس من ذلك فقد أشار (Herndon, Ash, and Pollin, 2013) انه لا توجد علاقة واضحة فيما بين معدل النمو الحقيقي ونسبة الدين الحكومي المرتفعة الى الناتج المحلي.

وتعتبر الاستدانة محلياً أو خارجياً المصدر الرئيس لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة، كما يعتبر الدين من أدوات السياسة المالية لإدارة الاقتصاد المحلي. ويمثل الاقتراض المحلي و/أو الخارجي هو أحد أهم المصادر الأساسية المتاحة التي تعتمد عليها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في تمويل احتياجاتها وخططها وبرامجها الإنمائية. ويتوقف لجوء الدولة إلى الاقتراض على مجموعة من العوامل في مقدمتها حجم الموارد الحقيقية للدولة، وقدرة الدولة على الوفاء بأعباء الاستدانة، وأوجه إنفاق القروض التي يتم الحصول عليها.

ويعتبر الدين الحكومي في فلسطين من المواضيع الهامة والحساسة التي تسترعي إهتمام الباحثين والسياسيين على حد سواء. وتزداد اهمية هذا الموضوع إذا ما علمنا أن الموارد المالية المتاحة للحكومة الفلسطينية محدودة وضعيفة ولا تكفي لسد الاحتياجات والالتزامات المترتبة عليها. يضاف إلى ذلك أن ايرادات المقاصة، والمساعدات الخارجية (أهم بنود الايرادات تشكل نحو 80% من الايرادات العامة والمنح) هي خارج نطاق سيطرة الحكومة، حيث تقوم إسرائيل بجباية

[1] أظهر راينهارت وروجوف في دراستهم أن الدول التي تبلغ فيها نسبة الدين الحكومي الى الناتج المحلي 90% فأكثر تعاني من نمو اقتصادي منخفض، بغض النظر عن كون الدولة متقدمة أم نامية.

الاولى بحسب اتفاق باريس الاقتصادي، وترتبط الثانية بالوضع السياسي واستقراره وتقدم عملية السلام بالاضافة إلى حالة الاقتصاد في البلدان المانحة.

يعتمد هذا التقرير في مصادر بياناته على البيانات الصادرة عن كل من وزارة المالية وسلطة النقد الفلسطينية (دائرة الرقابة والتفتيش). ويتناول التقرير الوضع المالي للحكومة الفلسطينية، بالاضافة إلى تطورات الدين العام الحكومي (المحلي والخارجي)، وكذلك أيضاً أهم مؤشرات الدين العام الحكومي خلال السنوات الماضية، ومحاولة الربط بين الدين ومعدلات النمو الحقيقية في فلسطين.

أولاً: الوضع المالي للحكومة الفلسطينية

تعاني الحكومة الفلسطينية منذ نشأتها من مجموعة من الاختلالات والمشاكل الهيكلية التي تؤثر في قدرتها على تغطية نفقاتها الجارية والتطويرية بالاعتماد على مواردها المالية المتاحة. فهي تعاني من ضعف في جانب التحصيل الضريبي وعدم التحكم في الجزء الاكبر والاهم منه (إيرادات المقاصة والمساعدات الخارجية)، بالاضافة إلى ضعف (أو عدم) القدرة على تقنين النفقات.

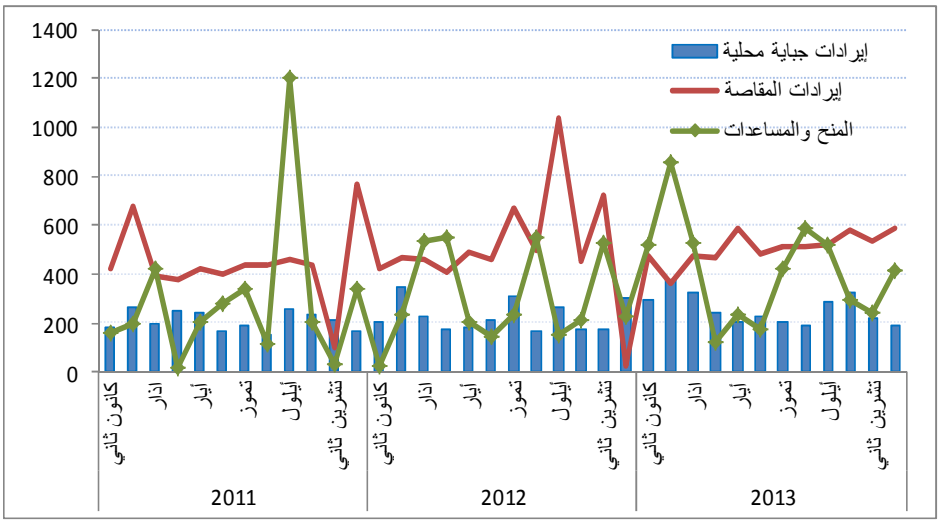

شكل 1: إجمالي الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)

بلغ متوسط الايرادات العامة والمنح (على الاساس النقدي) نحو 1023 مليون شيكل شهرياً خلال الفترة 2011 – 2013، تمثل إيرادات المقاصة الجزء الأكبر منها، مشكلةً معدلاً شهرياً يبلغ نحو 46.9% من إجمالي هذه الايرادات والمنح، مقابل نحو 29.1% حصة المساعدات الخارجية وحوالي 24.0% حصة ايرادات الجباية المحلية (الضريبية وغير الضريبية) خلال نفس الفترة. ونظراً لاعتماد الحكومة الفلسطينية بشكل أساسي على إيرادات المقاصة والمساعدات الخارجية لتغطية إنفاقها الجاري، وحيث أن مصدر الايراد هذا لا يمكن التحكم به كونه يخضع لسيطرة اسرائيل ولاعتبارات سياسية أخرى،

فهو يحد من قدرة الحكومة الفلسطينية على تحقيق كفاءة عالية في تحصيل الإيرادات[2]. يبين الشكل رقم (1) التذبذب الكبير والواضح في كل من المنح والمساعدات الخارجية وإيرادات المقاصة، مقابل استقرار نسبي لايرادات الجباية المحلية، خلال الفترة كانون ثاني 2011 – كانون أول 2013.

تشير البيانات إلى أن حجم الإيرادات الحكومية المتحققة بما يشمل المنح والمساعدات الخارجية لا تغطي النفقات العامة في أغلب الأحيان، وهو ما أدى إلى عجز مزمن لدى الحكومة. إذ بلغت نسبة الايرادات العامة والمنح إلى النفقات العامة نحو 86.3% على أساس الالتزام خلال الفترة 2011 – 2013، لكن هذه النسبة ترتفع لتبلغ نحو 102.1% على الاساس النقدي[3]، وهو ما يبين عدم قدرة الحكومة الفلسطينية على تغطية نفقاتها وبالتالي تحويل هذه النفقات إلى متاخرات ليبلغ متوسط حجم هذه المتأخرات نحو 163 مليون شيكل شهرياً خلال نفس الفترة. أما عن النفقات العامة وفق الاساس النقدي فهي ثابتة عند نحو 1015 مليون شيكل شهرياً، وترتفع لتبلغ نحو 1160 مليون شيكل شهرياً على أساس الالتزام.

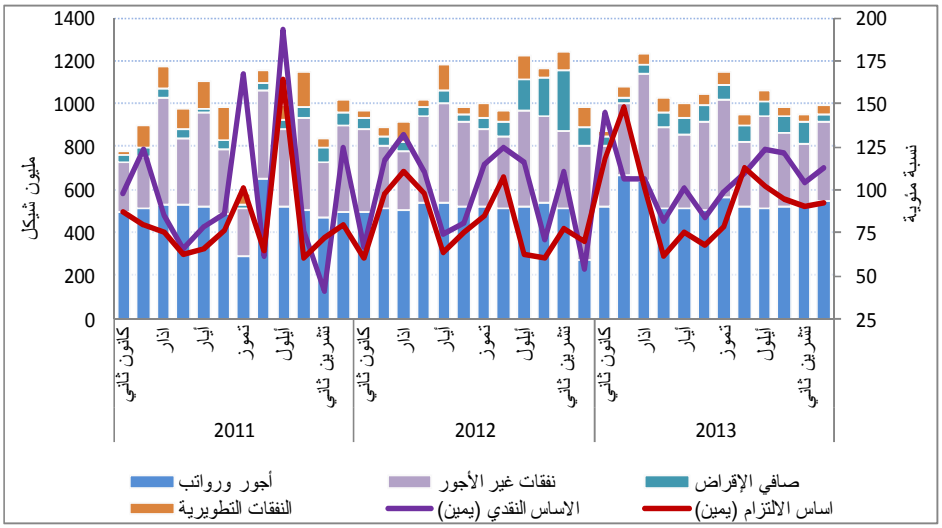

شكل 2: الايرادات العامة والمنح نسبة للنفقات العامة على أساس الالتزام والأساس النقدي

تجدر الاشارة إلى أن المساعدات الخارجية تمثل عاملاً مهماً في تمويل العجز المالي لدى الحكومة الفلسطينية. فالرصيد المالي للحكومة قبل المساعدات الخارجية في عجز مستمر طوال الفترات السابقة، بالمقابل قد يحقق الوضع المالي بعد المساعدات الخارجية فائضاً في بعض الأحيان، إلا أن هذا الفائض ما يزال يتصف بالهشاشة والضعف وعدم الاستمرارية.

[2] تقوم إسرائيل بجباية إيرادات المقاصة نيابة عن الحكومة الفلسطينية بحسب اتفاق باريس الاقتصادي الاقتصادي مقابل الحصول على نسبة معينة من الايراد المتحقق. جدير بالذكر أن انتظام تدفق إيرادات المقاصة يعتمد على رغبة إسرائيل في تحويل المتحقق منها، إضافة إلى تقديم التجار الفلسطينيين لفواتير المقاصة الخاصة بهم، إذ يتعين على الحكومة الفلسطينية تقديم فواتير المقاصة التي يقدمها التاجر الفلسطيني من أجل موافقة إسرائيل على تحويل المبالغ المترتبة عليها وفقا لهذه الفواتير؛ في حين أن عدم تقديم فواتير المقاصة للحكومة الفلسطينية يعني هدر هذه المبالغ.

[3] الانفاق على أساس الالتزام يمثل ما يترتب على الحكومة ويجب عليها دفعه، أما الاساس النقدي فهو يمثل ما قامت الحكومة بدفعه فقط، والفرق بينهما يشكل المتأخرات المترتبة على الحكومة.

إذ بلغ معدل العجز في الرصيد المالي نحو 325.9 مليون شيكل شهرياً من دون المنح والمساعدات خلال 2011 – 2013، بالمقابل يتحسن الوضع المالي للحكومة الفلسطينية بشكل ملحوظ في حال أخذت المساعدات الخارجية بعين الاعتبار، ويتحول العجز إلى فائض يبلغ بالمعدل نحو 8 مليون شيكل شهرياً خلال نفس الفترة. وفي ظل عدم انتظام تدفق المنح والمساعدات فان الحكومة الفلسطينية بحاجة للاقتراض سواء من السوق المحلي أو الخارجي لتغطية العجز المالي لديها.

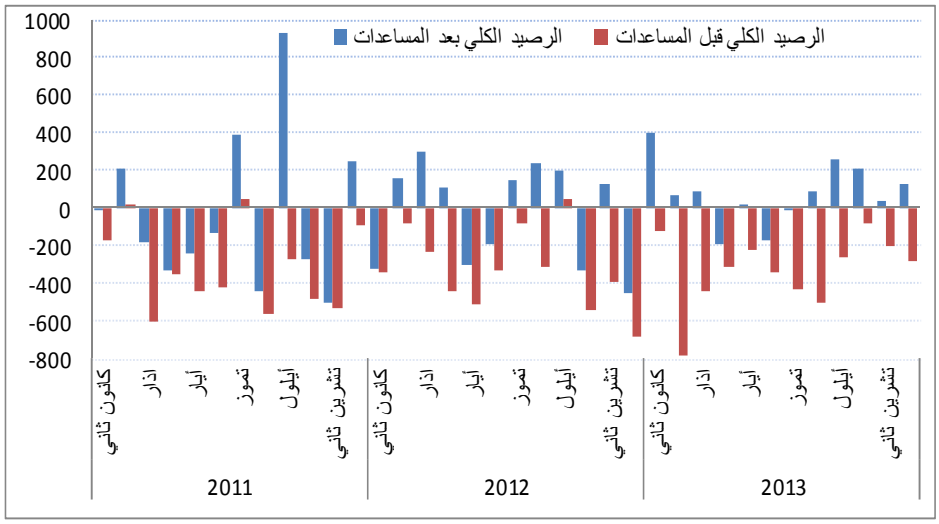

شكل 3: الرصيد الكلي للحكومة الفلسطينية قبل وبعد المساعدات والمنح (مليون شيكل)

ثانياً: الدين العام الحكومي

تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع رصيد الدين العام الحكومي في فلسطين خلال السنوات الماضية بنحو 25.6%، ليبلغ حوالي 2376.2 مليون دولار بنهاية 2013 مقارنة بحوالي 1892.1 مليون دولار في كانون الثاني 2011[4]. وقد جاءت الزيادة الملحوظة في الدين العام الحكومي نتيجة لزيادة الدين المحلي الحكومي الذي ارتفع خلال نفس الفترة بنحو 49.7%، مقابل ارتفاع الدين الحكومي الخارجي بنحو 6.1% خلال نفس الفترة. وبالرغم من الزيادة الملحوظة في الدين العام الحكومي، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي بقيت ثابتة عند حوالي 22.7% خلال الفترة 2011 – 2013. يبين الشكل (4) أن الدين الحكومي الخارجي ما يزال مستقراً نسبياً عند نحو 1100 مليون دولار بالرغم من تراجعه بشكل طفيف منذ منتصف العام 2012. أما الدين المحلي الحكومي فقد كان أكثر تذبذباً وهو في ازدياد مستمر خلال السنوات السابقة، حيث بلغ ذروته نهاية عام 2012 بنحو 1384.7 مليون دولار (شكل 4).

[4] ساهمت زيادة الدين المحلي الحكومي بنحو 86.7% من إجمالي الزيادة في الدين العام الحكومي، مقابل مساهمة الدين الخارجي الحكومي بنحو 13.3% خلال الفترة كانون ثاني 2011 وحتى نهاية كانون أول 2013.

تجدر الاشارة أن الحكومة نجحت وللمرة الاولى منذ عدة سنوات بالالتزام ببنود الموازنة العامة فيما يخص الدين العام الحكومي. فقد أشارت المادة (5) من مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2013، إلى عدم السماح للحكومة بالاقتراض من المصارف إلا لغايات تغطية الفجوة التمويلة إن وجدت بشرط أن لا يتجاوز رصيد الدين القائم نهاية 2013 (1267.6 مليون دولار) ما كان عليه نهاية العام السابق (1384.7 مليون دولار) وهو ما تحقق بالفعل.

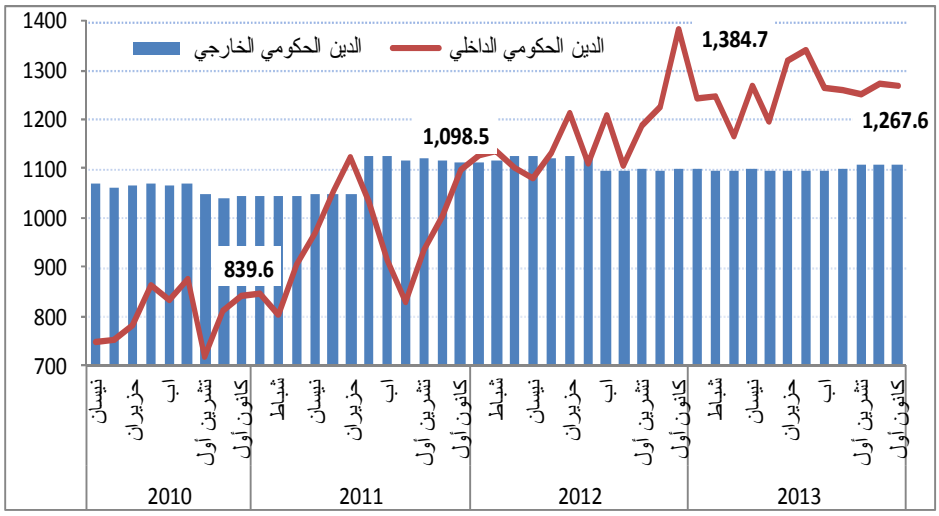

شكل 4: توزيع الدين العام الحكومي (مليون دولار)

وقد بلغت الفوائد المدفوعة على الدين العام الحكومي خلال العام 2013 نحو 245.6 مليون شيكل (68.0 مليون دولار) مقابل نحو 86.5 مليون شيكل (22.4 مليون دولار) في العام 2012 بحسب بيانات وزارة المالية. تجدر الاشارة أن معظم الفوائد المدفوعة خلال العام 2013 هي للدين المحلي الحكومي نحو 222.0 مليون شيكل (61.5 مليون دولار)، مقابل 23.6 مليون شيكل (6.5 مليون دولار) فوائد مدفوعة على الدين الحكومي الخارجي. الجدير ذكره أيضاً ان الفوائد المستحقة (أساس الاستحقاق) على الدين العام الحكومي خلال العام 2013 بلغت نحو 324.8 مليون شيكل (89.9 مليون دولار)، وهو ما يعني أن الحكومة قد تأخرت بسداد نحو 79.2 مليون شيكل (21.9 مليون دولار) خلال هذا العام.

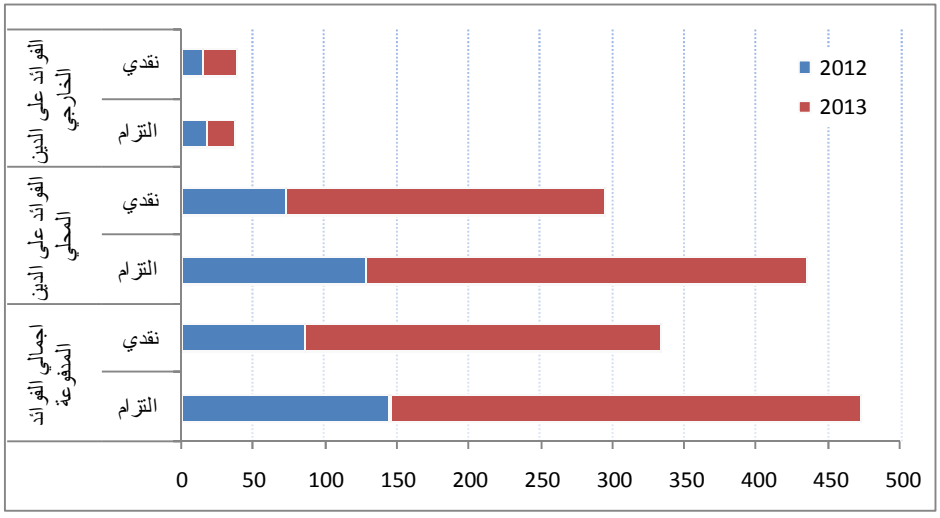

شكل 5: الفوائد المدفوعة والمستحقة على الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

وتعتبر نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي في فلسطين (21.3% نهاية 2013[5]) منخفضة نسبياً قياساً على النسب الموجودة في بعض الدول المجاورة، كالأردن على سبيل المثال، والذي بلغت فيه نسبة الدين العام حوالي 75.5% من الناتج المحلي الاجمالي نهاية العام 2012 بحسب بيانات مديرية الدين العام في وزارة المالية الاردنية[6]. أما إسرائيل فقد بلغت فيها هذه النسبة نحو 66.9% بنهاية العام 2012 حسب البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء الاسرائيلي.

وبما أن المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية تعتبر ديون واجبة السداد، فان نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي ترتفع بشكل ملحوظ لتبلغ تقريبا المستوى المسموح به حسب قانون الدين العام الفلسطيني للعام 2004، والذي حدد هذه النسبة عند مستوى 40%[7]. إذ أن تراكم المتأخرات الحكومية وإرتفاعها من 371.5 مليون دولار نهاية العام 2010 إلى 1966.7 مليون دولار بنهاية العام 2013[8]، أدى الى ارتفاع نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي بنحو 17.7 نقطة مئوية، لتبلغ هذه النسبة حوالي 39.0% خلال العام 2013.

جدول 1: توزيع الدين العام الحكومي بما يشمل المتأخرات (مليون دولار)

	2011				2012				2013			
	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
الدين المحلي	907	1124	828	1099	1102	1213	1107	1385	1167	1320	1260	1268
الدين الخارجي	1046	1047	1116	1114	1127	1126	1097	1098	1094	1093	1100	1109
المتاخرات	107	134	151	149	138	122	110	209	-29	184	137	182
المجموع	**2060**	**2305**	**2095**	**2362**	**2366**	**2462**	**2314**	**2692**	**2231**	**2597**	**2498**	**2559**
الدين العام للناتج المحلي	21.1	21.3	19.7	22.7	22.5	22.2	21.9	23.7	21.5	20.7	20.1	*22.3
الدين العام بما يشمل المتاخرات كنسبة من الناتج المحلي (%)	26.3	27.3	27.4	32.0	33.1	33.3	34.6	37.9	35.3	34.8	35.3	*40.8

* تم تقدير الناتج المحلي الاجمالي خلال الربع الرابع 2013 بناء على تنبؤات صندوق النقد الدولي للعام 2013.

[5] بحسب البيانات الاولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي فان الناتج المحلي الاجمالي الاسمي خلال العام 2013 سيبغ نحو 11135 مليون دولار.

[6] إرتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاردني لتبلغ نحو 76.8% بنهاية الربع الثالث من عام 2013، ومن المتوقع أن تزيد عن 80% بنهاية العام 2013.

[7] المادة رقم (30) من قانون الدين العام رقم (24) لسنة 2005م، تنص على أنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام في أي وقت من الأوقات على 40% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة الأخيرة التي تتوافر عنها بيانات.

[8] المتأخرات نهاية العام 2013 تشمل 265.6 مليون دولار متاخرات في العام 2009، ونحو 105.9 مليون دولار عام 2010، بالاضافة إلى 541.5 مليون دولار متاخرات من عام 2011، ونحو 579.6 مليون دولار عام 2012، في حين بلغت المتاخرات خلال عام 2013 نحو 474 مليون دولار، وبذلك يكون إجمالي المتأخرات المتراكمة على الحكومة خلال الفترة 2009 – 2013 قد بلغ نحو 1966.7 مليون دولار.

وبالنظر إلى طبيعة العلاقة فيما بين الدين العام الحكومي ومعدل النمو الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني، فان البيانات المتاحة تشير إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة الاجل. إذ يرتفع معدل النمو الاقتصادي بزيادة الدين العام الحكومي والعكس صحيح (الشكل 6)[9].

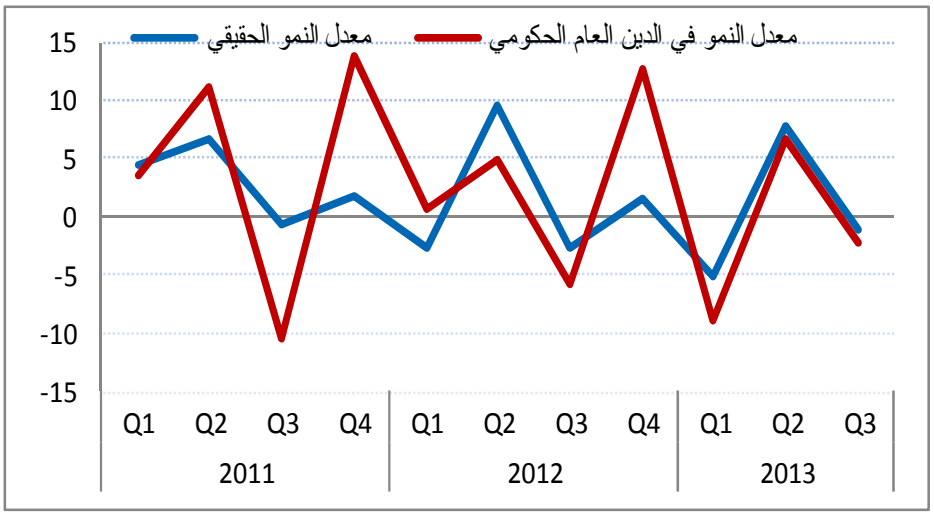

شكل 6: معدل النمو الحقيقي ومعدل النمو في الدين العام الحكومي

إن افتراض وجود مثل هذه العلاقة يكون مخالفاً لما توصل اليه بعض الباحثين (كما اسلفنا الذكر)، الامر الذي يتطلب اجراء مزيد من التحليل والتفحص لطبيعة العلاقة فيما بين الدين العام الحكومي والنمو الاقتصادي. وهو ما يشير إلى أن الدين العام الحكومي يتم توجيهه في أغلب الأحيان إلى الاستهلاك وليس الاستثمار وبالتالي فان العائدات المادية من هذا الإنفاق تكون متدنية وقصيرة الأجل، لا سيما وان الاقتراض الحكومي كان في أغلبه لتسديد رواتب واجور العاملين في القطاع العام بالاضافة إلى أنواع النفقات الاخرى مثل النفقات التحويلية ومدفوعات الفائدة، وهو ما يشير إلى أن السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة الفلسطينية غير قابلة للاستمرار.

الدين المحلي الحكومي

إنخفض حجم الدين المحلي الحكومي من نحو 1384.7 مليون دولار نهاية العام 2012، ليبلغ نحو 1267.6 مليون دولار نهاية العام 2013، وبذلك تراجعت مساهمته في الدين العام الحكومي من نحو 55.8% إلى حوالي 53.3% خلال نفس الفترة. تجدر الإشارة إلى أن الجهاز المصرفي هو مصدر التمويل المحلي الأساسي للحكومة الفلسطينية، وذلك نظراً لعدم

[9] تجدر الاشارة أنه لا يمكن الجزم بوجود مثل هذه العلاقة من دون إستخدام النماذج الاقتصادية المتبعة، وهو ما قد يكون موضوع بحث مهم يمكن اجراءه لاحقاً، علماً بان معامل الارتباط فيما بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو في الدين العام الحكومي بلغ نحو 52.6% وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية فيما بين المعدلين.

وجود أدوات مالية أخرى لدى الحكومة تمكنها من الاقتراض المحلي غير المباشر[10]. وقد ساهمت المصارف بالمتوسط بأكثر من 99% من إجمالي الدين المحلي الحكومي، مقابل أقل من 1% تم تمويلها من مؤسسات عامة أخرى مثل هيئة التقاعد، لجنة الزكاة وغيرها. وتوزع الدين المحلي الحكومي من المصارف بين قروض بنسبة بلغت بالمعدل 62.1% (منها 14.9% قروض لهيئة البترول بكفالة وزارة المالية)، وجاري مدين بنسبة 37.9% خلال الفترة 2011 – 2013.

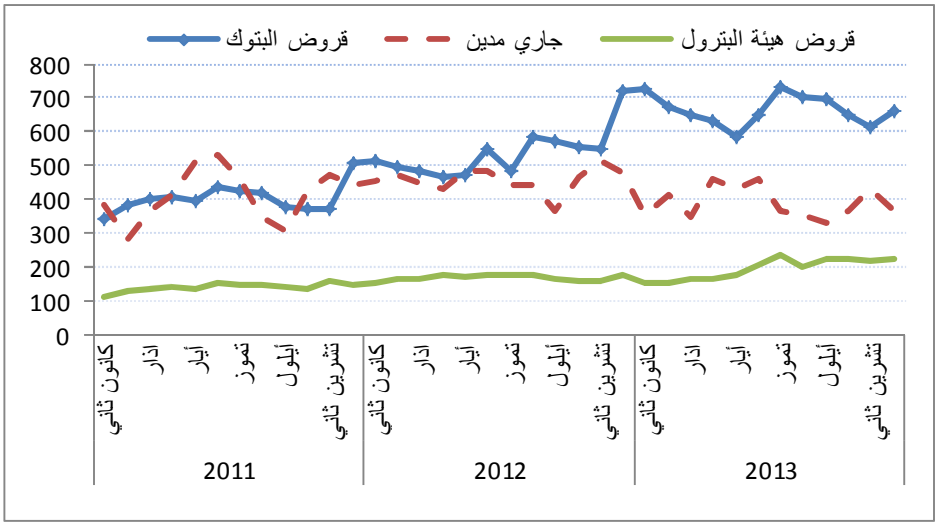

شكل 7: توزيع الدين المحلي الحكومي بحسب النوع (مليون دولار)

أما بالنسبة لتوزيع الدين المحلي الحكومي حسب العملة، فقد أظهرت بيانات سلطة النقد أن أكثر من نصف الدين المحلي الحكومي (58.6%) خلال الفترة من الربع الرابع 2011 حتى الربع الرابع 2013، مقدم بعملة الشيكل الإسرائيلي، مقابل نحو 29.8% للدولار الأمريكي، وحوالي 10.3% للدينار الأردني، ونحو 1.3% للعملات الاخرى كاليورو وغيره من العملات الاخرى. يبين الشكلين (8 و9) أنه بالرغم من ارتفاع سعر فائدة الاقتراض بعملة الشيكل مقابل العملات الاخرى، إلا أن حجم الاقتراض بهذه العملة في تزايد مستمر، وهو ما يحمل في ثناياه مخاطر التعثر أو التأخر في السداد[11]. ويعزى السبب في ارتفاع نسبة الاقتراض بالشيكل الاسرائيلي إلى طبيعة نفقات الحكومة التي تدفع جُلّها بعملة الشيكل الإسرائيلي؛ فالرواتب والأجور تشكل نحو 51% من النفقات العامة خلال الفترة نفسها تدفع بعملة الشيكل، وكذلك الحال بالنسبة للنفقات التشغيلية، والتحويلية والرأسمالية والتطويرية.

[10] هناك توجه من قبل وزارة المالية لإصدار سندات حكومية تستطيع من خلالها الاستدانة من السوق الأولي المتمثل في الجهاز المصرفي.

[11] تضاعف الدين المحلي الحكومي خلال فترة قصيرة يشير إلى صعوبة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية وزيادة الاعتماد على المصارف العاملة في فلسطين لتمويل عجزها المالي خاصة في ظل استمرار تحكم اسرائيل بايرادات المقاصة وتذبذب المنح والمساعدات الخارجية وهو ما يزيد من مخاطر الاقتراض الحكومي وبالتالي يدفع المصارف إلى رفع الفائدة أو حتى الإحجام عن اقراض الحكومة كلياً إذا ما استمرت الحكومة في إنتهاج هذا النمط من الاقتراض.

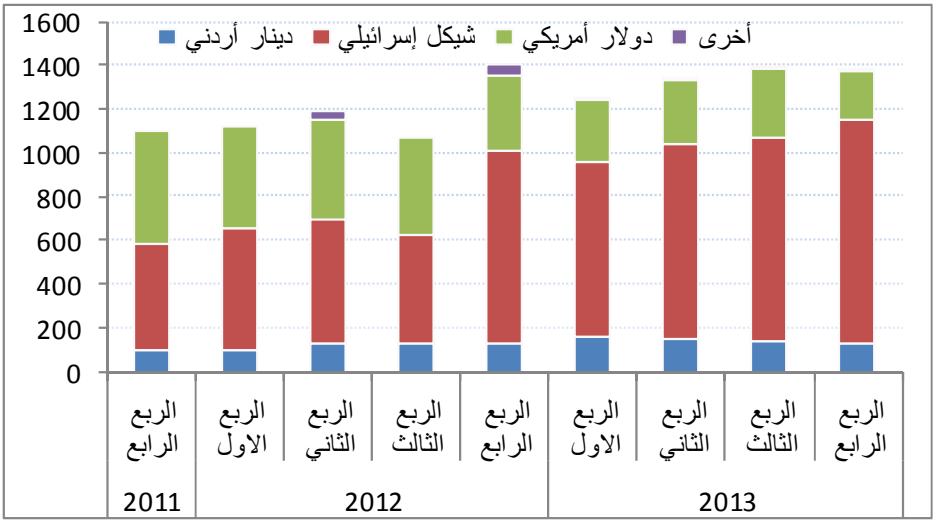

شكل 8: توزيع الدين المحلي الحكومي بحسب العملة (مليون دولار)

وهناك تباين واضح في أسعار الفائدة المدفوعة من قبل الحكومة الفلسطينية مقابل الاقتراض من المصارف العاملة في فلسطين بحسب العملة المستخدمة. فقد كان سعر فائدة الإقراض على الشيكل الإسرائيلي الأعلى، إذ بلغ بالمتوسط حوالي 7.4% خلال الفترة من الربع الرابع 2011 حتى الربع الرابع 2013. بالمقابل بلغ متوسط سعر الفائدة على الدينار الأردني نحو 5.4%، وحوالي 4.2% على الدولار الأمريكي خلال نفس الفترة. ويعزى ارتفاع الفائدة على الشيكل الإسرائيلي إلى أن جزءاً كبير من هذا الدين مقدم على شكل جاري مدين والذي عادة ما تكون اسعار الفائدة عليه مرتفعة نسبياً مقارنة بأنواع القروض الأخرى.

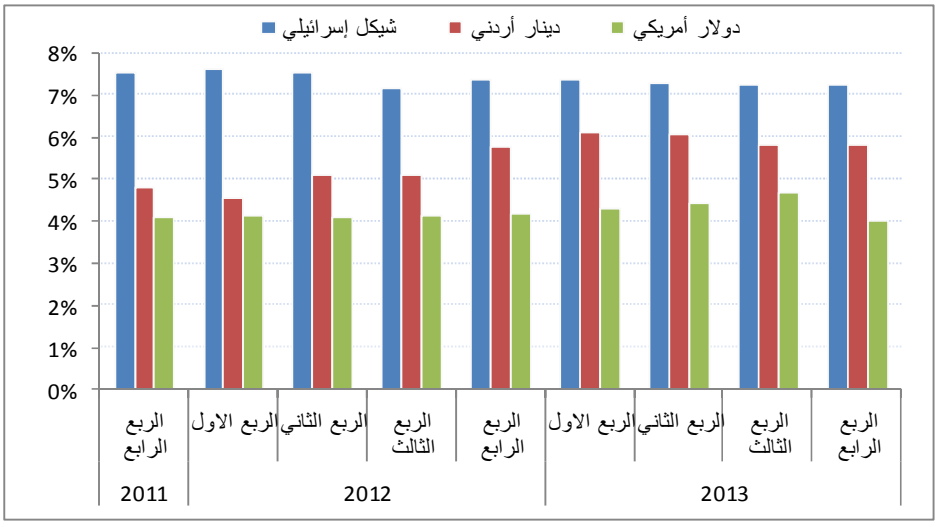

شكل 9: متوسط أسعار الفائدة على الدين المحلي الحكومي بحسب العملة

وبلغت الفوائد المدفوعة على الدين الحكومي المحلي خلال العام 2013 نحو 222.0 مليون شيكل (61.5 مليون دولار)، بالمقابل بلغت الفوائد المستحقة (**أساس الاستحقاق**) نحو 306.1 مليون شيكل (84.8 مليون دولار) خلال العام نفسه

(الشكل 5). وبمقارنة الفوائد المدفوعة وفق الاساس النقدي (222.0 مليون شيكل) مع تلك المستحقة (306.1 مليون شيكل)، يتبين أن الحكومة الفلسطينية قد تأخرت في دفع نحو 84.1 مليون شيكل (23.3 مليون دولار) خلال هذا العام.

الدين الخارجي الحكومي

تشير البيانات المتاحة إلى استقرار الدين الحكومي الخارجي عند نحو 1100 مليون دولار خلال السنوات القليلة الماضية. وتعتبر المؤسسات المالية العربية والدولية المصدر الرئيس لهذا التمويل، حيث ساهمت المؤسسات العربية بالمتوسط بنحو 611.2 مليون دولار (أو ما نسبته 55.6% من الدين الحكوحي الخارجي)، مقابل نحو 341.7 مليون دولار (31.1%) متوسط مساهمة المؤسسات الدولية ونحو 145 مليون دولار (13.2%) متوسط مساهمة القروض الثنائية خلال الفترة 2011 – 2013. وقد ساهم صندوق الأقصى بالمتوسط بنحو 83.4% من إجمالي قروض المؤسسات المالية العربية، بالمقابل فقد بلغت مساهمة البنك الدولي بالمتوسط نحو 85.8% من إجمالي قروض المؤسسات الدولية خلال نفس الفترة. تجدر الاشارة ان مساهمة باقي المؤسسات الاخرى (البنك الاسلامي للتنمية، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبنك الاستثمار الاوروبي، والصندوق الدولي للتطوير الزراعي، والاوبك) لم تتجاوز 1% من الدين الحكومي الخارجي.

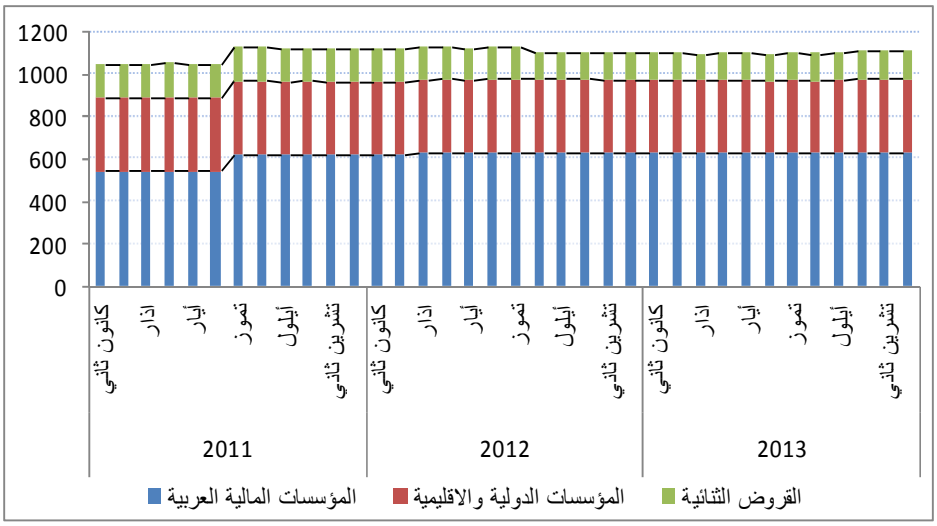

شكل 10: توزيع الدين الخارجي الحكومي بحسب المصدر (مليون دولار)

أما بخصوص تكلفة هذا الدين فهي منخفضة نسبياً كونها قروض طويلة الأجل وبأسعار فائدة متدنية، وهو ما يعني سهولة التقسيط بالنسبة للحكومة الفلسطينية، لكن المشكلة الأساسية تكمن في مقدرة الحكومة في الحصول على مثل هذا التمويل. وينعكس استقرار الدين الحكومي الخارجي في حجم مدفوعات الفائدة، التي تعتبر ثابتة وقليلة نسبياً مقارنة بالفائدة الشهرية المدفوعة على الدين الحكومي المحلي. فقد بلغت الفوائد المدفوعة على الدين الحكومي الخارجي خلال العام 2013 نحو 23.6 مليون شيكل (6.5 مليون دولار) مقارنة بنحو 222 مليون شيكل (61.5 مليون دولار) فوائد مدفوعة على الدين

المحلي الحكومي. أما بالنسبة للفوائد المستحقة على الدين الحكومي الخارجي (أساس الاستحقاق) فقد بلغت نحو 18.7 مليون شيكل (5.2 مليون دولار) خلال نفس الفترة وهو ما يشير إلى قيام الحكومة بسداد نحو 4.9 مليون شيكل (1.4 مليون دولار) من متاخرات الفوائد خلال الفترات السابقة.

ثالثاً: أهم مؤشرات الدين العام الحكومي

تعتبر مؤشرات الدين العام ومؤشرات كفاءة الاحتياطيات، من المؤشرات الاسترشادية المهمة في إطار عملية الرقابة والتوجيه للحكومات والدول بشكل عام، وتلقى هذه المؤشرات أهمية خاصة من قبل معظم المنظمات المحلية والدولية. فمؤشرات الدين العام ومن جملتها الحساسية تجاه أسعار الفائدة، والعلاقة بين الدين الخارجي والتصدير والناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة الدين بالتحصيل الضريبي، كلها تعتبر مؤشرات مفيدة ومهمة في عملية تقييم تطور الدين العام والقدرة على السداد. أما مؤشرات كفاءة الاحتياطيات فهي مهمة في تقييم قدرة الدولة على تفادي أزمات السيولة. بالمقابل يتم الاسترشاد بمؤشرات الاستقرار المالي لتقييم نواحي القوة والضعف في القطاع المالي للدولة. وكذلك يمكن الاسترشاد بهذه المؤشرات من أجل التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية التي تواجهها الحكومات بشكل عام، إضافة للتنبؤ بالمخاطر المحتملة والمرتبطة بإدارة الدين العام[12]. المحلق رقم (3) يبين أهم مؤشرات الدين العام التي يمكن الاسترشاد بها لتحليل طبيعة العلاقة فيما بين الدين العام وأداء الاقتصاد المحلي بشكل عام ومالية الحكومة بشكل خاص، وفيما يلي تحليل وتقييم لاهم هذه المؤشرات.

الدين العام الحكومي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي

يعتبر مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاسترشادية التي تستخدمها الدول في تقييم مستوى الدين بالنسبة للنشاط الاقتصادي وقدرة الحكومة على السداد. وتختلف هذه النسبة من بلد لأخر، تبعاً للمقومات المتوفرة في كل بلد. ففي الحالة الفلسطينية لا يسمح القانون بأن تزيد هذه النسبة عن 40% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أنها تبلغ 60% في الأردن، ويجب ألا تزيد على 60% في دول الاتحاد الأوروبي حسب اتفاقية ماسترخت. وفي هذا الصدد، أظهرت البيانات المتاحة أن نسبة الدين العام الحكومي (بدون المتأخرات المتراكمة) إلى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني مستقرة عند نحو 23%، مع ارتفاع ملحوظ خلال العام 2007 حيث بلغت هذه النسبة نحو 28.0%. أما عند اضافة المتأخرات المتراكمة إلى الدين العام الحكومي يلاحظ أن هذه النسبة في ارتفاع مستمر خلال السنوات الماضية،

[12] سيتطرق هذا التقرير فقط إلى دراسة وتحليل مؤشرات الدين العام الحكومي.

حيث بلغت نسبة الدين العام الحكومي بما يشمل المتاخرات المتراكمة نحو 39.0% من الناتج المحلي الاسمي خلال العام 2013، مقارنة بنحو 38.8% عام 2012، ونحو 32.0% في العام 2011. الجدير ذكره أن هذا الإرتفاع في نسبة الدين يعود بشكل أساسي إلى الزيادة المستمرة والمضطردة في المتأخرات، تلك الزيادة التي تدلل على مواجهة الحكومة الفلسطينية صعوبات في الحصول على موارد تمويل سواء خارجية كانت أم محلية، وهو ما يدفعها إلى عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع الخاص والموردين وغيرهم وبالتالي زيادة تراكمية في المتأخرات.

وبالنظر إلى المعطيات السابقة فان نسبة الدين العام الحكومي بما يشمل المتأخرات إلى الناتج المحلي الفلسطيني (39.0% عام 2013) تعتبر مرتفعة وخطرة وذلك نظراً لمجموعة من العوامل:

- اقتراب هذه النسبة بشكل كبير من الحد الاقصى المسموح به بحسب قانون الدين العام الفلسطيني (40%).
- ضعف الوضع المالي للحكومة الفلسطينية وإعتمادها بشكل أساسي على مصادر تمويل غير موثوقة وغير منتظمة (المساعدات الخارجية)، بالاضافة إلى تحكم إسرائيل في تحويل أو وقف الجزء الاكبر من الايرادات المحلية الفلسطينية (ايرادات المقاصة).
- استمرار تراكم المتأخرات بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية يشير إلى انتهاج الحكومة سياسة تأخير التزاماتها في سبيل تمويل العجز لديها، وهو الامر الذي سيؤدي إلى تبعات سلبية على المدى المتوسط والطويل.

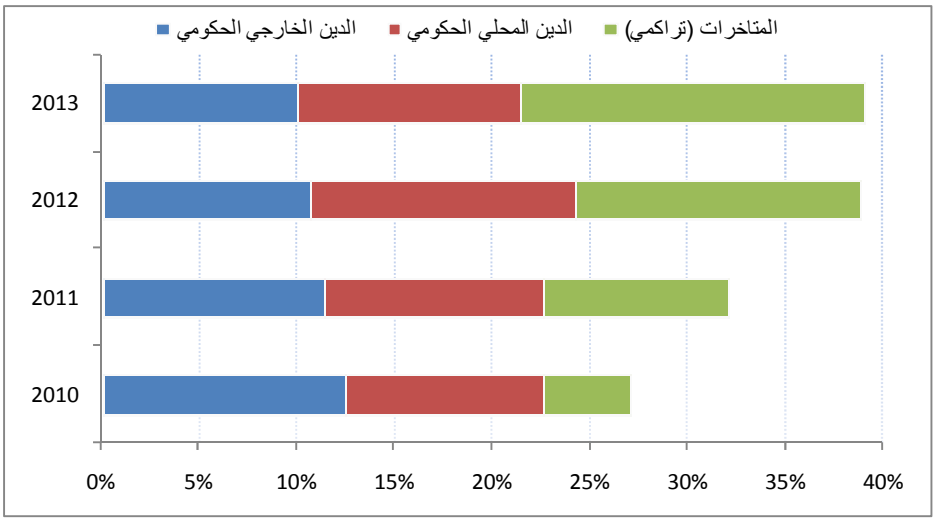

شكل 11: الدين العام الحكومي نسبة للناتج المحلي الإجمالي الاسمي*

* الناتج المحلي الاجمالي الاسمي للعام 2013، هو تقديرات صندوق النقد الدولي.

الدين العام الحكومي نسبة إلى الإيرادات الحكومية

تمثل نسبة الدين العام الحكومي الى الايرادات المحلية مؤشراً مهماً على قدرة الحكومة على السداد، كما تظهر هذه النسبة عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الاجمالي للدين. وقد بلغت نسبة الدين العام الحكومي إلى الايرادات العامة (ضريبية، وغير ضريبية، والمقاصة) بالمتوسط نحو 105.0% خلال الفترة 2011 – 2013. ويعتبر ارتفاع هذه النسبة مؤشراً على ضعف قدرة الحكومة على السداد وزيادة عدد السنوات اللازمة لسداد الديون المتراكمة عليها. الجدير ذكره أن المساعدات الخارجية والمنح ساهمت في تخفيض هذه النسبة بنحو 34 نقطة مئوية، حيث بلغ متوسط نسبة الدين العام الحكومي إلى الايرادات العامة والمنح نحو 71.0% خلال نفس الفترة، وفي هذا دلالة واضحة على الدور الكبير والمهم الذي تلعبه المساعدات الخارجية في تحديد قدرة الحكومة على سداد ديونها والتحكم في وضعها المالي. وهو بالتالي يشير إلى ضعف وهشاشة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية وارتهانه بالاوضاع السياسية في الخارج نظراً لارتباط تلك المنح والمساعدات بتطورات عملية السلام، والاوضاع والظروف السياسية والاقتصادية للبلدان المانحة.

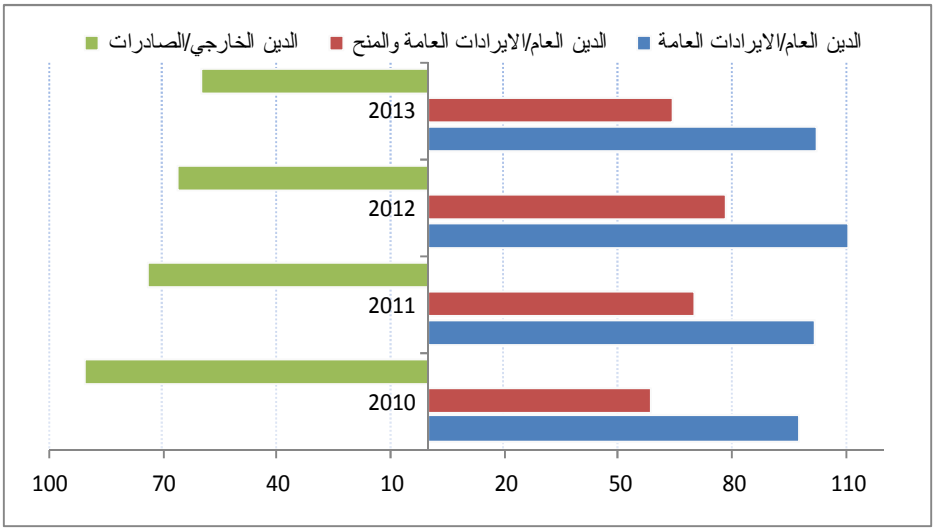

شكل 12: الدين العام الحكومي نسبة للايرادات الحكومية

الدين الخارجي نسبة إلى حجم الصادرات

يقيس مؤشر الدين الخارجي إلى حجم الصادرات القدرة على توفير العملات الأجنبية والسداد، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى استخدام جزء كبير من الايرادات بالعملة الصعبة الناجمة عن التصدير لسداد الدين الخارجي. وقد بلغ متوسط نسبة الدين الخارجي إلى حجم الصادرات الفلسطينية خلال الفترة 2011 – 2013 نحو 66.4% وهي أقل بكثير من النسبة المسجلة في الفترات السابقة والتي بلغت بالمتوسط نحو 114.7% خلال الفترة 2000 – 2010. ويعزى التراجع في هذه النسبة إلى زيادة حجم الصادرات الفلسطينية وإستقرار حجم الدين الحكومي الخارجي عند نحو 1100 مليون دولار كما

ذُكر سابقاً. لكن انخفاض هذه النسبة في الحالة الفلسطينية لا تعني بالضرورة توفير للعملات الأجنبية وزيادة في القدرة على السداد، حيث أن معظم الصادرات الفلسطينية (أكثر من 85% خلال الفترة 2011 – 2013) يتم تصديرها إلى إسرائيل وبالتالي يتم تحصيلها بالشيكل الإسرائيلي. في المقابل، فان الدين الحكومي الخارجي هو بعملات أخرى غير الشيكل وبالتالي فان انخفاض أو ارتفاع هذه النسبة لن يشكل فرقاً كبيراً من منظور توفير العملات الأجنبية.

الدين المحلي الحكومي نسبة إلى صافي حقوق الملكية للمصارف

تعتبر نسبة الدين المحلي الحكومي إلى صافي حقوق الملكية للمصارف مؤشرا على قدرة المصارف على تحمل الصدمات التي قد تنجم عن تأخر الحكومة في سداد هذا الدين. وقد بلغ متوسط نسبة الدين الحكومي المحلي إلى حقوق الملكية للمصارف نحو 93.2% خلال الفترة الربع الاول 2011 – نهاية الربع الثالث 2013. لكن هذه النسبة فاقت 100% خلال بعض الفترات خصوصاً خلال الربع الرابع من عام 2012، الذي شهد إنخفاض الايرادات المحلية، وعلى وجه التحديد ايرادات المقاصة التي تراجعت بنحو 328.2 مليون شيكل (84.6 مليون دولار) عن المتوسط خلال تلك السنة[13]. وتشير هذه النسب إلى اعتماد الحكومة الفلسطينية بشكل أساسي على الجهاز المصرفي في تمويل العجز المالي لديها، إذ أن هذه النسب ترتفع بشكل كبير في الفترات التي تتراجع فيها الايرادات المحلية أو تتوقف فيها إسرائيل عن تحويل أموال المقاصة، أو تلك الفترات التي يتوقف (أو ينخفض) فيها الدعم الخارجي المقدم.

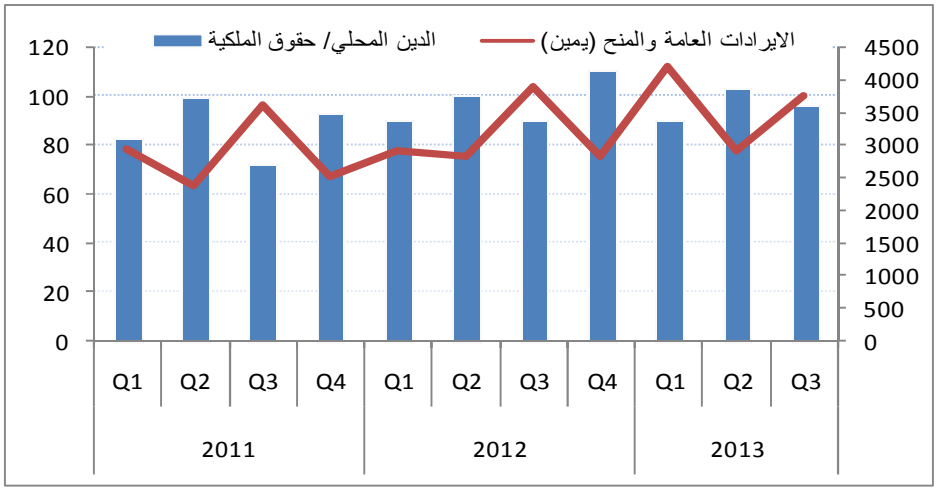

شكل 13: الدين المحلي الحكومي نسبة إلى حقوق الملكية للمصارف

* الايرادات العامة والمنح مقاسة بالمليون شيكل.

[13] بلغ متوسط حجم ايرادات المقاصة خلال العام 2012 نحو 1524.1 مليون شيكل (393.6 مليون دولار).

رابعاً: الخلاصة

يؤكد التحليل السابق ضعف الوضع المالي لدى الحكومة الفلسطينية وعدم قدرتها على الاستمرار في مثل هذا الوضع، بالاضافة إلى عدم القدرة على الاستمرار في الاستدانة سواء من الخارج لعدم توفر المصادر، أو الاستدانة من الداخل لتجاوز (إقتراب) الديون المحلية حدودها القصوى المسموح بها. لذا فانه يتعين على الحكومة الفلسطينية اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير على صعيد الايرادات والنفقات على حد سواء، من أجل الوصول إلى وضع مالي مستدام وقابل للاستمرار.

فعلى صعيد الاجراءات المطلوبة في جانب الايرادات، يتعين على الحكومة الفلسطينية توسيع القاعدة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي من خلال تحسين النظم الضريبية وطرق الجباية وتعزيز الرقابة والشفافية. كما يتعين أيضاً على الحكومة الفلسطينية مراجعة نظام تحصيل ايرادات المقاصة والتحويلات الفلسطينية للجانب الاسرائيلي بدل الخدمات الصحية والمحروقات وغيرها، والعمل على تحسين هذا النظام وتعديله، خاصة إذا ما علمنا أن هذه الايرادات تمثل الرافد الاساسي لجانب الايرادات المحلية.

أما في جانب الانفاق، ورغم صعوبة تخفيض الانفاق الحكومي في ظل الظروف الحالية، حيث مستويات البطالة والفقر مرتفعة، بالاضافة إلى إعتماد شريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني على الانفاق الحكومي، إلا أنه لا يزال هناك هامش امام الحكومة الفلسطينية تستطيع من خلاله ترشيد الانفاق الحكومي وتقنينه. وفي هذا الجانب يمكن للحكومة الفلسطينية مراقبة وتقنين الانفاق على بند غير الاجور، وصافي الاقراض، مع عدم إغفال مراقبة وتحسين الانفاق على الاجور. كما يمكن للحكومة الفلسطينية إعادة توزيع واستخدام موظفي القطاع العام بما يؤدي إلى رفع كفاءة وانتاجية الموظف سواء في الاجهزة المدنية أو الامنية وبما يساعد الحكومة على تقنين وترشيد النفقات العامة وبالتالي تخفيض العبء المالي.

بالرغم من الصورة القاتمة حول الوضع المالي والدين العام الحكومي الفلسطيني، إلا أن البيانات المتاحة تشير إلى أن الحكومة الفلسطينية الاخيرة قد إتبعت نهجاً جديداً ومغايراً عن السابق خلال العام 2013، يعتمد على عدم الاقتراض وتسديد المتأخرات المتراكمة. وتتضح معالم هذا النهج عند النظر إلى البيانات المنشورة، حيث قامت الحكومة الفلسطينية خلال العام 2013 بدفع نحو 806.5 مليون شيكل كإرجاعات ضريبية وهو ما لم تقم به منذ فترات طويلة. كما أن انها قامت خلال العام 2013، أيضاً، بدفع مبلغ نحو 245.6 مليون شيكل كدفعات فوائد على الدين العام الحكومي، مقابل 86.5 مليون شيكل في العام السابق.

الملاحق

ملحق رقم 1: الدين العام الحكومي والناتج المحلي الإجمالي

	2009	2010	2011	2012	2013
الدين العام (مليون دولار)	**1736.3**	**1882.8**	**2212.8**	**2482.5**	**2376.2**
نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي	25.8	22.6	22.6	24.2	21.3
نصيب الفرد من الدين (دولار)	469.0	494.1	563.5	613.5	569.9
الدين الخارجي (مليون دولار)	**1086.9**	**1043.3**	**1114.3**	**1097.8**	**1108.6**
نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي	16.2	12.5	11.4	10.7	10.0
نسبة الدين الى إجمالي الصادرات	120.1	90.6	73.8	65.8	59.6
نسبة الاحتياطيات الرسمية الى الدين	45.6	51.0	44.7	60.5	61.8
نصيب الفرد من الدين (دولار)	293.6	273.8	283.7	271.3	265.9
الدين المحلي (مليون دولار)	**649.4**	**839.6**	**1098.5**	**1384.7**	**1267.6**
الاصول الحكومية [1]		393.5	809.5	766.4	-
صافي الدين المحلي (مليون دولار) [2]	649.4	446.1	289.0	618.3	1267.6
نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي	9.7	10.1	11.2	13.5	11.4
نصيب الفرد من الدين (دولار)	175.4	220.3	279.7	342.2	304.0
متوسط سعر الفائدة على الدين المحلي [3]					
الدينار الاردني			4.79	5.11	5.99
الشيكل الاسرائيلي			7.52	7.40	7.28
الدولار الامريكي			4.06	4.11	4.45
بنود تذكيرية (مليون دولار)					
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية [4]	6719.6	8330.6	9775.3	10254.6	11135.0
اجمالي الصادرات (سلع وخدمات) [4]	905.3	1151.6	1509.7	1669.6	1859.5
الاحتياطيات الرسمية	495.4	531.8	498.0	664.0	685.2
عدد السكان (مليون نسمة)	3.702	3.811	3.927	4.047	4.170

(1) تمثل صافي الاصول الحكومية – الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني/ مالية الحكومة العامة.

(2) هو عبارة عن الدين المحلي مطروحاً منه الاصول الحكومية.

(3) يمثل متوسط سعر فائدة الاقراض على الدين المحلي الحكومي. الارقام عام 2011 تمثل فقط الربع الرابع من هذا العام، فيما أرقام العام 2013 تمثل متوسط اسعار الفائدة خلال الارباع الثلاثة الاولى على القروض المقدمة للحكومة الفلسطينية بالعملات المختلفة.

(4) الارقام عام 2013 هي تنبؤات صندوق النقد الدولي.

(5) تشمل احتياطيات العملة لدى سلطة النقد الفلسطينية باستثناء الدينار الاردني مضافاً اليها أية سندات خارج فلسطين تمتلكها سلطة النقد.

(6) عدد السكان بالمليون نسمة بناء على تقديرات منتصف العام التي ينشرها الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني وهي لا تشمل السكان في مناطق J1 في القدس.

ملحق رقم 2: الفائدة المدفوعة على الدين الحكومي المحلي (مليون دولار)

	الشيكل الاسرائيلي		الدولار الامريكي		الدينار الاردني	
	القيمة/دولار	سعر الفائدة	**القيمة/دولار**	سعر الفائدة	**القيمة /دولار**	سعر الفائدة
الربع4-2011	**480.0**	7.52%	**518.6**	4.06%	**100.3**	4.79%
الربع1-2012	**551.0**	7.60%	**467.4**	4.10%	**100.5**	4.55%
الربع2-2012	**560.5**	7.51%	**454.7**	4.09%	**129.3**	5.08%
الربع3-2012	**488.4**	7.14%	**451.7**	4.11%	**129.7**	5.09%
الربع4-2012	**876.2**	7.36%	**348.5**	4.15%	**130.5**	5.74%
الربع1-2013	**798.3**	7.33%	**289.2**	4.27%	**154.6**	6.10%
الربع2-2013	**889.3**	7.28%	**294.0**	4.42%	**151.0**	6.04%
الربع3-2013	**935.8**	7.21%	**309.4**	4.67%	**134.2**	5.81%
الربع4-2013	**1018.9**	7.22%	**224.3**	4.01%	**129.3**	5.79%

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الرقابة والتفتيش.

البيانات مقومة بعملة الدولار الامريكي.

ملحق رقم 3: أهم مؤشرات الدين العام

المؤشر	أهمية المؤشر
رصيد الدين / الناتج المحلي الإجمالي	يعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس درجة المديونية حيث يظهر قدرة الحكومة على السداد.
رصيد الدين/ الإيرادات المحلية	يقيس مستوى المديونية بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد ويظهر عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الإجمالي للدين.
خدمة الدين/ الإيرادات المحلية	يقيس قدرة الحكومة على تسديد خدمة الدين بواسطة المصادر المحلية (خدمة الدين = الفائدة المدفوعة + الاقساط المدفوعة).
الفوائد/ الناتج المحلي الإجمالي	يقيس درجة ثقل عبء الفوائد للدولة، كذلك يصنف على أنه قياس للنفقات غير المنتجة.
الفوائد/ الإيرادات المحلية	يقيس تكلفة الفوائد في إطار تحصيل الدخل في الدولة.
الدين الخارجي/ حجم الصادرات	يقيس القدرة على توفير العملات الأجنبية والسداد وعادة ما يستخدم هذا بالتزامن مع مؤشر خدمة الدين كنسبة مئوية من التصدير وبذلك يتم مقارنة النفقات غير المنتجة مع مستوى تحصيل
الاحتياط الدولي الصافي / الدين الخارجي	يدل هذا المؤشر على عدد مرات زيادة الخصوم الخارجية على رصيد العملات.